التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن: المرحلة الثالثة – تقرير محدَّث 2020

اليمـن

السياق

منذ يونيو 2014، بدأ الصراع المسلح في اليمن الذي تصاعد في مارس 2015، مما أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح وتسبب في موجات كبيرة من النزوح الداخلي وألحق أضراراً كبيرة بالبنية التحتية وتقديم الخدمات في جميع القطاعات الاقتصادية وفي المجتمع. ولفهم أثر الصراع المتصاعد على اليمنيين وتقدير الاحتياجات الأولية للتعافي وإعادة الإعمار، قامت مجموعة البنك الدولي، بالتعاون الوثيق مع الحكومة اليمنية، بإطلاق عملية متعددة المراحل للتقييم المستمر للاحتياجات لليمن في سبتمبر 2015. ويمثل هذا التقييم المرحلة الثالثة الذي أُجري في عام 2018، وتم تحديثه في عام 2020.

تغطي المرحلة الثالثة للتقييم القطاعات الاثني عشر التالية: قطاعات التعليم، الأمن الغذائي، الحوكمة وبناء المؤسسات، الصحة، الإسكان، الاتصالات وتقنية المعلومات، الطاقة، الحماية الاجتماعية والوظائف، المرونة الاجتماعية، إدارة النفايات الصلبة، النقل، والمياه والصرف الصحي.

تقدر الاحتياجات الخاصة بالتعافي وإعادة الإعمار في هذه المرحلة الثالثة من التقييم المستمر للاحتياجات

ما بين 20 و25 مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات

تعرضت **الوحدات السكنية** التي تم تقييمهافي المدن إما لأضرار جزئية **(39%)** أو للتدمير الكامل **(1%)**

تضررت **34% من المنشآت التعليمية** جزئيًا أو كليًا، مما أدى إلى **توقف أكثر من 10%** من المرافق التعليمية عن العمل

تعرضت **29% من شبكة الطرق داخل المدن** لأضرار مادية

يعاني **20** من أصل 29 مليون يمني من **انعدام الأمن الغذائي**. فيما يعاني 2 مليون **طفل** من **سوء التغذية الحاد**

يعاني أكثر من **90%** من السكان من **محدودية الوصول إلى شبكة الكهرباء**

مجموعة البنك الدولي

النطاق الجغرافي

تعتبر المرحلة الثالثة من التقييم المستمر للأضرار والاحتياجات في اليمن تقييماً يتم على مستوى المدينة. وبالنسبة لمعظم القطاعات، فقد تم إجراء التقييم في المدن الست عشرة التالية: الضالع، عدن، الحزم، عمران، بيحان، ذمار، الحديدة، الخوخة، لحج، لودر، مدينة مأرب، المخاء، رداع، صعدة، صنعاء وتعز. تمثل هذه المدن ما يقرب من 60% من سكان الحضر قبل الأزمة، و ما يزيد عن 20% من سكان ما قبل الأزمة. حيثما توفرت معلومات كافية ودقيقة، جرى توسيع نطاق التقييم ليشمل مستوى المحافظة أو المستوى الوطني.

منهجية التقييم

نظراً للطبيعة المستمرة للصراع وعدم قدرة مجموعة البنك الدولي على الوصول إلى الميدان، فإن منهجية هذا التقييم تستند بصورة أساسية على جمع البيانات عن بعد بما في ذلك صور الأقمار الصناعية، وتحليل لما تنشره وسائل الإعلام (وسائل التواصل الاجتماعي) والغوص في البيانات والمعلومات المتاحة للجمهور. و يتم التحقق من صحة البيانات بناء على معلومات ميدانية تم الحصول عليها من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع و وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية والتقييمات التي أجرتها المؤسسات المحلية وشركاء التنمية. و تم حساب الأضرار والاحتياجات بناء على الوضع القائم في مارس 2015 كأساس للمقارنة مع البيانات والمعلومات التي تم جمعها في عام 2018، وتم تحديثها في عام 2020.

الاحتياجات حسب القطاع بالمدينة والمحافظة والمستويات الوطنية

القطاع	مستوى المدينة	
	تقدير مرتفع	تقدير منخفض
التعليم	502	411
الصحة	1,554	1,271
الإسكان	9,319	7,624
الاتصالات وتقنية المعلومات	7.5	6.1
الطاقة	2,496	2,042
النقل	443	363
ادارة النفايات الصلبة	15	12
المياه والصرف الصحي	932	763
الإجمالي	**15,269**	**12,493**
مستوى المحافظة		
الأمن الغذائي	3,081	2,521
النقل	1,440	1,179
المياه والصرف الصحي	1,369	1,120
الإجمالي	**5,890**	**4,819**
المستوى الوطني		
الحماية الاجتماعية والوظائف	4,816	3,940
الإجمالي	**4,816**	**3,940**
المجموع الكلي(أ)	**24,599**	**20,127**

(أ) يستخدم المجموع الكلي التقديرات على مستوى المحافظة (وليس على مستوى المدينة) لقطاعي النقل والمياه والصرف الصحي.

النتائج الرئيسية

الأضرار المادية

على مستوى القطاعات، تعتبر الأضرار هي الأسوأ في قطاع الإسكان، حيث تعرضت 40% من الوحدات إما لأضرار جزئية أو تدمير كامل. كما تضررت قطاعات التعليم والصحة والنقل والمياه والصرف الصحي بشكل خطير، حيث تراوح إجمالي الأضرار بين 29% (النقل) إلى 39% (الصحة). وتأتي مدينة صعدة في المرتبة الأولى بين المدن من حيث أعلى نسبة من الأضرار التي لحقت بالأصول المادية حيث تضررت 67% من منشآتها إما جزئيًا أو كليًا.

مستوى أداء المرافق الخدمية

تدهور توفير الخدمات العامة الهامة بشكلٍ كبير.ويبدو أن قطاع الطاقة هو القطاع الأكثر تضرراً، حيث لم يعد هناك سوى 14% فقط من المرافق تعمل بشكل جزئي على الأقل على الرغم من المستوى المحدود نسبياً للأضرار المادية التي لحقت بها. أما المدن الأكثر تضرراً من حيث الأداء الوظيفي فهي صعدة و تعز حيث لم يعد هناك في المتوسط سوى 31% و39% على التوالي من منشآتها تعمل. وبصورة عامة، فإن مدى الأداء الوظيفي في العديد من القطاعات يمتد إلى ما هو أبعد من مستوى الأضرار المادية ويعتمد على عوامل إضافية مثل توفر الموظفين ودفع المرتبات وتوفر الكهرباء.

المرونة الاجتماعية

على الرغم من أن الصراع قد أدى إلى توتر العلاقات بين مختلف الشرائح الاجتماعية وعزز من الانقسامات على عدة مستويات وخلق خطوط جديدة للصراع، إلا أن هناك تقارير حول تضامن المجتمع والمرونة الاجتماعية في جميع أنحاء اليمن. على سبيل المثال، لعبت المرأة دورًا رئيسيًا لمعالجة العجز الطارئ في الخدمات العامة، عن طريق تقديم التعليم الرسمي وغير الرسمي. كما اتخذت المجالس المحلية خطوات لتحمل المزيد من المسؤولية عن إدارة الموارد المحلية.

احتياجات التعافي وإعادة الإعمار

بصورة عامة، تقدر الاحتياجات الخاصة بالتعافي وإعادة الإعمار للقطاعات والمناطق الجغرافية التي يغطيها هذا التقييم المستمر للاحتياجات ما بين 20 و25 مليار دولار على مدى خمس سنوات. تأتي صنعاء في المرتبة الأولى من حيث الاحتياجات وتليها تعز، ثم عدن، الحديدة، وصعدة. لا يشمل هذا التقييم جميع المدن والمناطق في اليمن، وبالتالي فهو ليس مؤشراً للبلد بأكمله.